شتنبر 2022

سمعة المغرب في العالم خلال 2022

ملخص

في إطار المهام المنوطة بمرصد صورة المغرب في العالم، الذي تم إحداثه سنة 2015، أصدر المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية النسخة الثامنة من دراسة سمعة المغرب في العالم، بشراكة مع وكالة الاستشارة الدولية (Reputation Lab) المتخصصة في مجال تدبير وبناء العلامة التجارية الوطنية (Nation Branding).

تم إجراء هذا البحث خلال الفترة الممتدة بين شهري مارس وأبريل 2022، في سياق جيو – سياسي تميز باستمرار الأزمة الصحية واندلاع النزاع المسلح في أوكرانيا. وتميز البحث الميداني بتوسيع حجم العينة المدروسة لهذه النسخة على مستوى كل بلد من البلدان التي تم فيها قياس سمعة المغرب، الشيء الذي زاد من مصداقية نتائج هذه الدراسة.

فمع إضافة الجزائر في سنة 2022، أصبحت عينة الدراسة تشمل 26 بلدا، من بينها مجموعة الدول السبع وروسيا، بالإضافة إلى 18 دولة متقدمة أو صاعدة، من مختلف جهات العالم.

كما شهدت النسخة الثامنة من دراسة سمعة المغرب في العالم إدراج مجموعة جديدة من السِّمَات، ويتعلق الأمر باحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة، والجهود المبذولة في مجال مواجهة تغير المناخ. وتم تقسيم سمة "الثقافة" إلى سمتين منفصلين: "الإرث الثقافي" و"الإنجازات الرياضية". فيما تم استبدال سمة "الاحترام الدولي" وتعويضها بالسمتين التاليتين: "الالتزام مع المجتمع الدولي" و"قادة محترمون".

ومكنت المنهجية المعتمدة خلال 2022 من إعادة تنظيم سمات البحث البالغ عددها 22 سمة، وترتيبها في إطار خمسة أبعاد: جودة العيش، مستوى التنمية، الجودة المؤسساتية، العنصر البشري، الأخلاقيات والمسؤولية.

السمعة الخارجية للمغرب

احتلت المملكة المغربية، خلال سنة 2022، المرتبة 32 من حيث السمعة لدى بلدان مجموعة الدول السبع بالإضافة إلى روسيا، وذلك من بين 72 دولة التي جرى تقييمها. وعلى غرار الدورات السابقة، فإن المملكة تتمتع بصورة دولية إيجابية على العموم.

وجاءت كل من سويسرا والدول الاسكندنافية ونيوزيلندا وأستراليا وكندا في صدارة البلدان ذات السمعة الخارجية القوية. بينما جاءت كل من روسيا والعراق وإيران وباكستان والصين والمملكة العربية السعودية وإثيوبيا ونيجيريا ونيكاراغوا وكولومبيا وبنغلادش والجزائر وفنزويلا في ذيل الترتيب.

أبرزت الدراسة أن سمعة المغرب في بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا تُعادل سمعة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأندونيسيا، وهي أفضل من سمعة كوريا الجنوبية والفيتنام والتشيلي ودول مجموعة بريكس (برازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب إفريقيا)، وتتجاوز سمعة تركيا وكذا سمعة كافة البلدان العربية والإفريقية.

وبقيت سمعة المملكة خلال 2022 إيجابية في كل من أستراليا ومصر وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. إلا أنها عرفت تراجعا في إسبانيا ونيجيريا وكوريا الجنوبية والسويد، وبنسبة أقل في الجزائر.

وسجلت سمعة المغرب، بين عامي 2021 و2022، تحسنا ملحوظا في الصين (+12.6 نقطة) وكينيا (+6.9 نقطة) وهولندا (+6.3 نقطة) وجنوب إفريقيا (+5.9 نقطة) وألمانيا (+5.7 نقطة). وعلى العكس من ذلك فإنها تراجعت في المملكة المتحدة (-5.4 نقطة) والهند (-4.8 نقطة) وتركيا (-3.4 نقطة) والسويد (-3.4 نقطة).

تكمن مزايا المغرب من حيث السمعة الخارجية في السمات المتعلقة بأبعاد "جودة العيش" و"العنصر البشري"، باستثناء سمة "جودة المنظومة التربوية". وبرزت بشكل خاص سمة "الأمن"، التي تشكل جزءا من بُعد "جودة العيش"، هذه السنة أيضا باعتبارها تشكل إحدى نقاط قوة سمعة المملكة بالخارج.

أظهرت سمعة المغرب الخارجية توجها إيجابيا على العموم فيما يخص السمات الجديدة التي تم إدراجها حديثا ضمن إصدار 2022، ألا وهي "حماية البيئة" و"مواجهة تغير المناخ".

ابتداء من سنة 2019، تحقق تقدم ملموس على مستوى سمعة المغرب في بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا فيما يخص أبعاد "مستوى التنمية" و"الجودة المؤسساتية" و"الأخلاقيات والمسؤولية". وأصبحت هذه الأبعاد، التي يعرف وزنها في مؤشر السمعة ارتفاعا ملحوظا منذ 2019، تساهم بشكل أكبر في بناء صورة المغرب، التي كانت مبنية في السابق على القيم التطلعية. الشيء الذي يفتح آفاقا ملائمة لتحسين السمعة الخارجية للمغرب.

التطور الزمني، ما بين 2015 و 2022، للسمعة الخارجية للمغرب في بلدان مجموعة السبع و روسيا، فيما يخص سمات البعد "مستوى التنمية"

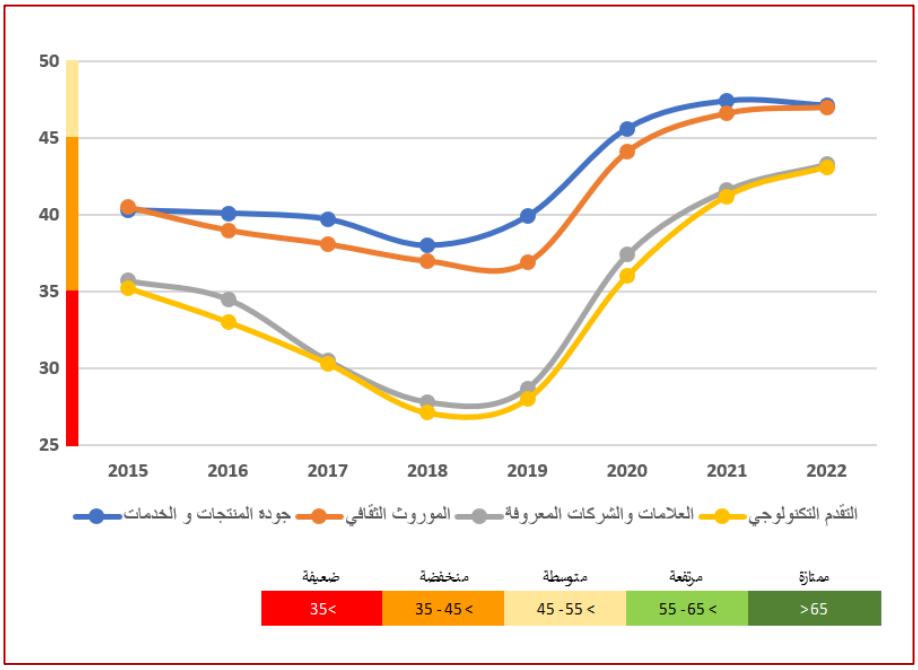

من جانب آخر، فإن التقييمات تبقى إيجابية فيما يتعلق بالسِّمات المرتبطة بالقدرة التكنولوجية للبلاد، بالتعرف على المقاولات والعلامات، وبمستوى الأخلاقيات والشفافية وباحترام حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالسمعة الخارجية للمغرب التي تخص سمات "البيئة الطبيعية" و"التسلية والترفيه" و"ساكنة طيبة ومضيافة"، فقد تابعت منحاها الانخفاضي، الذي بدأ سنة 2020. ويمكن إرجاع هذه الوضعية إلى كون جائحة كوفيد-19 قد غيرت بشكل عميق انتظارات مواطني بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا، حيث تحول الاهتمام بشكل أكبر إلى الجوانب العقلانية المتعلقة بتنمية قطاعات الحياة بدل الجوانب التطلعية.

على مستوى التطور الزمني، أظهرت سمعة المغرب في العالم، ما بين 2015 و2022، بشكل إجمالي؛ توجها إيجابيا في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وأستراليا واليابان وهولندا. وتم إحراز تقدم ملحوظ في إفريقيا بخصوص صورة المغرب في جنوب إفريقيا ونيجيريا.

أما في المملكة المتحدة، فقد سجلت سمعة المغرب تراجعا خلال سنة 2022 في مفارقة مع التوجه التصاعدي الذي أبانته خلال الفترة من 2015 إلى 2021.

بينما تميزت سمعة المغرب في التشيلي والمكسيك والبرازيل بالاستقرار خلال الفترة السالفة الذكر. غير أنها عرفت توجها متباينا على مستوى باقي بلدان عينة الدراسة.

السمعة الداخلية للمغرب

عرفت السمعة الداخلية للمغرب، والتي تعكس التصورات التي يكونها المغاربة عن بلدهم، تحسنا كبيرا (+10.9 نقطة) ما بين 2021 و2022، منتقلة للمرة الأولى منذ انطلاق الدراسة في سنة 2015، من مستوى متوسط إلى مستوى عال. ويمكن تفسير هذا التطور بكون سنة 2022 تميزت بنجاحات ملحوظة على المستوى الديبلوماسي تحت القيادة الرشيدة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والتي ساهمت في تعزيز الشعور بالافتخار الوطني لدى المغاربة.

وهم التقدم الكبير للسمعة الداخلية للمغرب، ما بين 2021 و2022، كافة السمات. وبشكل خاص، سجل ارتفاعا بأزيد من 20 نقطة بخصوص سمات: "الاستعمال الناجع للموارد العمومية" و"العلامات والشركات المعروفة" و"التقدم التكنولوجي" و"البيئة المؤسساتية والسياسية" و"جودة نظام التعليم".

ومع ذلك، فقد أبرزت النسخ الثمانية للدراسة وجود تفاوت شبه سنوي لهذه السمعة الداخلية، والتي ترتبط بقوة مع تطور تصور المغاربة للبيئة المؤسساتية والسياسية لبلدهم.

وقد تجاوز مؤشر السمعة الداخلية للمغرب خلال سنة 2022 بحوالي 14.8 نقطة مستوى مؤشر السمعة الخارجية للبلاد. ويعد هذا الفارق الأكبر من نوعه الذي يتم تسجيله منذ سنة 2015.

التطور الزمني، ما بين 2015 و2022، للسمعة الداخلية للمغرب، مقارنة مع سمعته الخارجية في بلدان مجموعة السبع وروسيا

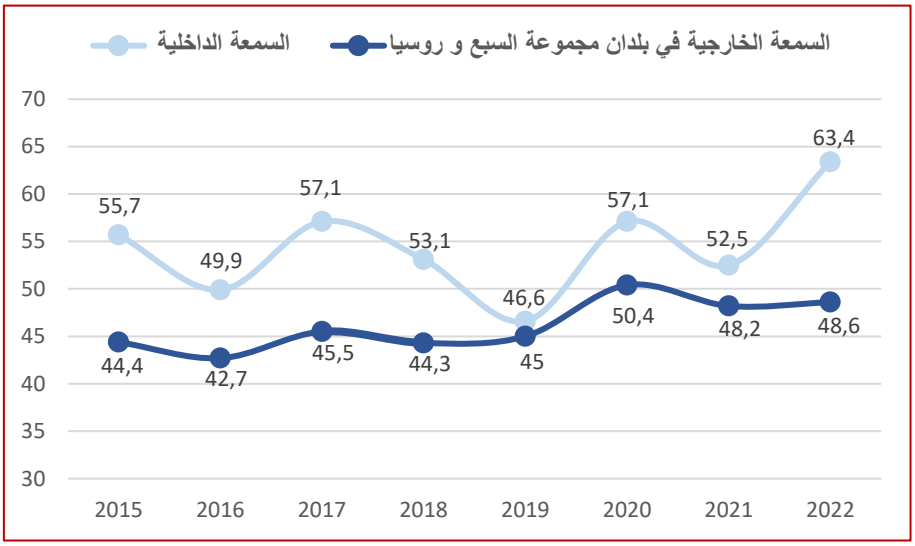

فالمغاربة الذين تم استجوابهم يعتبرون، أكثر من المقيمين في بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا، أنهم يعيشون في بلد يسود فيه الأمن ويتميز بساكنة طيبة ومضيافة وتراث ثقافي غني. ويعتبرون أن المغرب ملتزم فعليا مع المجتمع الدولي حول القضايا الحيوية للإنسانية، وأنه نشط في مجال حماية حقوق الإنسان والبيئة ومكافحة تغير المناخ.

وعلى العكس من ذلك، أبرزت الدراسة أن المغاربة أكثر انتقادا لبلدهم من الأجانب فيما يتعلق بالسمات الخمس التالية: الاستعمال الناجع للموارد العمومية، الأخلاق والشفافية، البيئة المؤسساتية والسياسية، الرفاه الاجتماعي، وجودة المنظومة التربوية.

السلوكيات الداعمة للمغرب

تقاس سمعة بلد ما أيضا بمستوى الجاذبية التي يمكن أن يمارسها على السياح ورجال الأعمال والشركاء التجاريين والطلبة الأجانب، وبقدرته كذلك على اجتذاب الأجانب الراغبين في الإقامة والعمل فيه. فلا يزال المغرب يعد من قِبَلِ مواطني بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا، من البلدان التي يرغبون في زيارتها والمشاركة، إذا تأتى لهم ذلك، في التظاهرات التي قد تقام على أرضه واقتناء سلعه وخدماته. غير أن التعبير عن هذه الرغبة لا يكون بنفس الحدة عندما يتعلق الأمر بالدراسة في المغرب، وذلك على الرغم من تسجيل بعض التحسن على هذا المستوى.

خلال 2021 و2022، باستثناء توصيات العمل والدراسة بالمغرب، التي ظلت مستقرة، فإن جميع السلوكيات الداعمة للمغرب قد سجلت تراجعا.

بالمقارنة مع المتوسط العالمي، يُنظر إلى المملكة كوجهة سياحية ومكان للاستجمام والترفيه، أكثر مما ينظر إليها كفاعل اقتصادي.

وكما هو الحال بالنسبة للسمات العقلانية، فإن سلوكيات المغاربة الداعمة لبلدهم كانت أكثر إيجابية بشكل ملحوظ بالمقارنة مع سكان بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا. و ارتبطت الفوارق الأكثر بروزا بالتوصيات المتعلقة بالاستثمار في المغرب والإقامة فيه وبتنظيم تظاهرات بالمغرب أو المشاركة في الأحداث التي يحتضنها.

مقارنة صورة المغرب مع صور كل من تركيا وجنوب إفريقيا والمكسيك والتشيلي

تميز المغرب من حيث السمعة في بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا، بشكل ملحوظ مقارنة مع تركيا وجنوب إفريقيا والمكسيك. وتجاوزت سمعته الخارجية خلال سنة 2022، لأول مرة منذ 2015، السمعة الخارجية للتشيلي.

التطور الزمني، ما بين 2015 و 2022، للسمعة الخارجية للمغرب و الدول المرجعية، في بلدان مجموعة السبع و روسيا

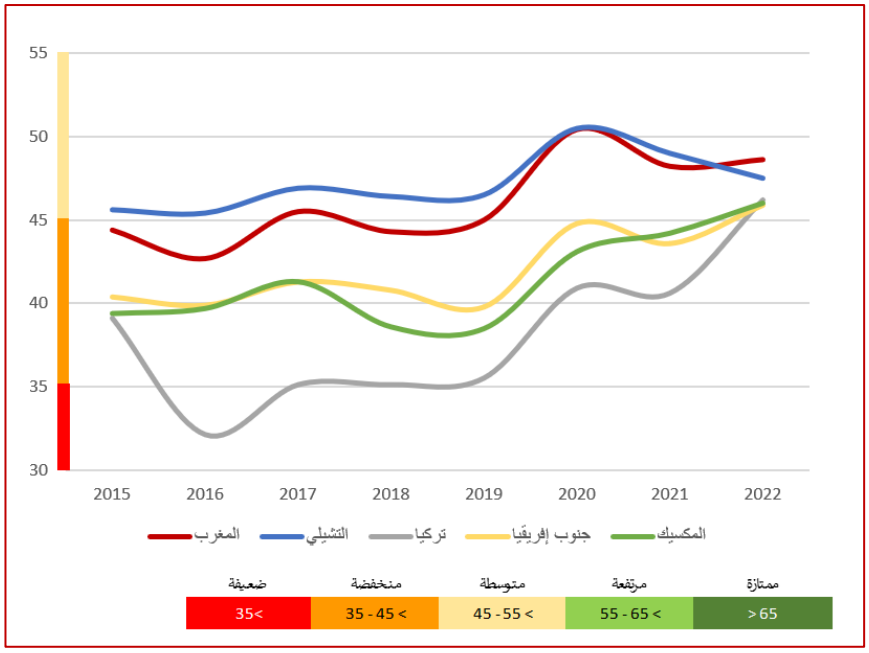

بالمقارنة مع البلدان الأربع السالف ذكرها، يتوفر المغرب على العديد من المزايا النسبية من حيث سمعته في بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا، وخصوصا في المجالات التالية: الأخلاق والشفافية، احترام حقوق الإنسان، مواجهة تغير المناخ، الاستعمال الناجع للموارد العمومية، الأمن، نمط العيش، البيئة المؤسساتية والسياسية، مناخ الأعمال والالتزام مع المجتمع الدولي.

فيما يتعلق بالسلوكيات الداعمة؛ وضع الأشخاص المستجوبون في بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا المغربَ على قدم المساواة مع التشيلي. وهم يوصون بالمغرب أكثر مما أوصوا بجنوب إفريقيا والمكسيك وتركيا. وتتجاوز تركيا ترتيب المغرب فقط في مجال التوصية بزيارة البلد.

اقتراحات

بناء على ما سبق، ومن أجل تحسين سمعته الداخلية والخارجية بشكل ملموس، على الخصوص فيما يتعلق ببعد "المستوى التنموي"، يتوجب على المغرب أن ينخرط في إصلاحات كبرى في مجال التعليم والابتكار والتكنولوجيا، ورأسمال العلامة وجودة المنتجات والخدمات، وذلك بالموازاة مع الأوراش الكبرى للإنعاش الاقتصادي وتعميم التغطية الصحية وإعادة هيكلة القطاع العام، التي أملاها سياق الأزمة.

وسيستفيد المغرب، في ظل جيو – سياسي صعب، يتميز بتفاقم الصراع بين القوى التقليدية والصاعدة حول الزعامة، من اعتماد استراتيجية تموقع دولي تتمحور حول المبدأين الرئيسيين التاليين :

1) بناء علامة مغربية فريدة، قوية ودائمة.

- تأسيس بناء "علامة المغرب" على محتوى واضح، بسيط ومتميز، مؤسس ليس فقط حول القيم التطلعية وإنما أيضا القيم العقلانية في نفس الآن. وتتعلق القيم التطلعية على الخصوص بالبيئة الطبيعية والطابع الودود للساكنة ونمط العيش. أما القيم العقلانية فتتعلق أكثر بمناخ الأعمال وجودة المؤسسات والتقدم التكنولوجي. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بالنهوض بصورة مغرب عصري يتمتع بصلابة مؤسساتية وسلوك مسؤول، من شأنهما تعزيز مصداقية المملكة في المشهد الدولي.

- القيام، بهدف تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، بإنشاء هيئة مرنة، تكلف بالترويج لصورة المغرب على الصعيد الدولي. فضلا عن طابعها الأفقي، تستحق) هذه الهيئة أن يكون لها تموقعها الخاص، خاصة وأن عملها يجب أن يندرج في إطار الاستمرارية، مع أفق زمني بعيد وتمفصل جيد بين المدى القصير والطويل وبين المستويات الجزئية والكلية.

2) اعتماد سياسة تواصل استراتيجية موجهة ومتناسقة.

- اعتماد مقاربات تواصلية مميزة حسب البلدان بهدف مكافحة الصور النمطية والأحكام المسبقة التي تكون سلبية في بعض الأحيان وتحسين صورة المملكة في الخارج؛ فكون مستوى معرفة المغرب من طرف المواطنين الذين شملهم البحث في بلدان مجموعة السبع بالإضافة إلى روسيا أقل من المتوسط الدولي (75%) رغم تطوره من 40 % في 2017 إلى 69 % في 2022، يمثل فرصة للتواصل على المملكة أن تستغلها للرفع من سمعتها الخارجية.

- التنمية المتواصلة لإشعاع المغرب في الخارج، خاصة عبر خلق قناة تلفزيونية عمومية باللغة الإنجليزية تبث برامجها دوليا، وتعبئة الكفاءات العلمية والفنية والجالية المغربية في الخارج وإبرام شراكات مع المؤثرين الوطنيين والأجانب.